مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والستون (أكتوبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثامن والستون - أكتوبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات التاريخية:**

١- أضواء على رؤية الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد التاريخية في دراسته «روما وبيزنطة» ..... ٣ – ٢٤

أ. د. محمد مؤنس عوض

٢- استراتيجية التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤ ..... ٢٥ – ٤٦

م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

٣- التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ..... ٤٧ – ٦٤

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

٤- الصراع الأسباني – البريطاني حول جبل طارق بين المصالح المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م) ..... ٦٥ – ١٢٤

د.أماني صلاح الدين سليمان

٥- عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق ..... ١٢٥ – ١٤٨

م.د. أيمن أحمد محمد & م.د. رنا مولود شاكر

٦- التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط «سوريا نموذجًا» ..... ١٤٩ – ١٨٦

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور

- **دراسات اللغة العربية:**

٧- مستويات الخطاب في أدب الرحلة دراسة في شرق وغرب لمحمد حسين هيكل ..... ١٨٩ – ٢١٠

م. د. ضرغام عدنان صالح الياسري

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
٨- **تعدد الآراء في المذهب الحنفي قائم على أصول(الحقيقة والمجاز أنموذجًـــا**	٢١١ - ٢٤٢
م.م. نبراس محمود عبد الرزاق & م.م. هدى محمد محسن	
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٩ - **مهارات القراءة وعلاقتها بعمليات الذاكرة لدى طلبة المرحلة المتوسطة**	٢٤٥ - ٢٧٢
أ.م.د. عدي راشد محمد القلمجي	
١٠- **عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعـــايش**	٢٧٣ - ٢٩٦
م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي	
١١- **الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١ ورأي الصحافة العراقية..**	٢٩٧ - ٣٢٢
المدرس/ فيان حسين أحمد	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
١٢- **الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة**	٣٢٥ - ٣٧٤
د. محاسن السيد نصر محمود جاد	
• **الدراسات الفنية:**	
١٣- **آليات إعداد الممثل في المسرح العراقي المعاصر «صلاح القصب في مسرح الصورة أنموذجًا»**	٣٧٧ - ٤٠٤
د. عمار عبد سلمان محمد	
١٤- **الأبعاد الجمالية لسيمياء التواصل العلاماتي وتمظهراتها في فنـون مـا بعـد الحداثـة**	٤٠٥ - ٤٣٢
أ.م.د. هيلا عبد شهيد مصطفى	
١٥- **توظيف استراتيجية المتشابهات لتطوير الانطباع البصري عند طلبة التربية الفنية حول التكوين الفني**	٤٣٣ - ٤٦٠
أ.م.د. عمر عنيزي سلمان	

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات اللغوية:**

16- Влияние членения и порядка слов на грамматическое и семантическое значение простых предложений в русском языке **1-16**

Аль Шаммари Маджида Джамиль Ашур

تـأثير تقسـيم وترتيـب الكلمـات علـى المعنـى النحـوي والـدلالي للجمـل البسيطة في اللغة الروسية.

د. ماجدة جميل عاشور الشمري

17- Dr. Hamed Gohar and the establishment of the National Institute of Oceanography and Fisheries in Hurghada from 1928-2020 AD ..... **17 - 54**

Prof. Ashraf Mo'nes & Dr. Abdelraheam Hamed

الـدكتور حامـد جـوهر وإنشـاء المعهـد القـومي لعلـوم البحـار والمصـايد بالغردقة من ١٩٢٨-٢٠٢٠ م

أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس & د. عبدالرحيم حامد أحمد محمود

18- The Extent of Knowledge in Iraqi Women To Furnish Bedroom ..... **55 - 76**

Siham Muhsin Amwilih Al-Rubaiee

مدى معرفة المرأة العراقية لتأثيث غرفة النوم

الباحثة/ سهام محسن الربيعي

عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق

م.د. أيمن أحمد محمد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

م.د. رنا مولود شاكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يُعدَّ الخطاب السياسي العقلاني أداة فاعلة ومؤثرة في ممارسة العمل السياسي وإدارة شؤون المجتمع لدى أغلب الحكومات الديمقراطية الفيدرالية، ويشكل دعامة رئيسة للوصول لأهدافها ضمن نطاقها الدستوري وسياساتها عامة المرسومة وبما يضمن تحقيق الصالح عام والاستقرار على مختلف المستويات، وغياب هذا الشكل من الخطاب بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مثل سببًا رئيسًا في عدم قدرتهما على التوصل لنقاط تفاهم مشتركة ومتوازنة تعمل على التوفيق بين المصالح الوطنية الكلية وبين المصالح القومية للكرد.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

Rational political discourse is an effective and influential tool in the execuste of political work and the adminstration of society affairs in most federal democratic governments, and constitutes a main pillar to reach its objectives within its constitutional scope and its public policies drawn up to ensure the public interest and stability at various levels, and the absence of this form of discourse between the federal government and The Kurdistan terriotry was a major reason for their inability to reach common and balanced points of understanding that would reconcile the overall national interests with the partial interests of the Kurds.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

يُعدُّ الخطاب السياسي أداة للتواصل والتفاعل مع الآخر، لمناقشة أفكاره ومعتقداته السياسية داخل مجتمع ما، وآلية للتعبير عن غايات ومصالح الجماعة التي ينتمي لها، مما جعله أداة فاعلة ومؤثرة في الأزمات السياسية، فإذا كان الخطاب ذا توجه إيجابي ومنفتحًا لفهم التناقضات والاختلافات مع الفرقاء السياسيين، سيقود نحو حل الأزمة السياسية بشكل متوازن أو جذري، وإذا كان سلبيًا سيتسم بالتوتر والتشنج ومن شأنه أن يعقد الأزمة ويضاعف من حدتها، وربما تنتهي نحو تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذا عُدَّ الخطاب السياسي العقلاني مسألة حيوية في أي نظام سياسي ينشد الاستقرار، لاسيما في الأنظمة الفيدرالية، والتي تمتاز بالتعدد والتنوع، والعراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ تبنى الفيدرالية شكلًا جديدًا للدولة، وتم إقراره بموجب دستور عام ٢٠٠٥، لكن عملية إدارة الحكم لاسيما ما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان كانت بعيدة عن الاتزان، واتسمت بضعف مأسسة تقسيم الأدوار وتوزيع الصلاحيات وفق الإطار الدستوري، وحل محلها توجهات القوى السياسية والحزبية لكلا الطرفين في عملية إدارتها؛ ونتيجة لذلك اتسم خطابهما بغياب الوعي لفهم وإدراك متطلبات مرحلة بناء الدولة الاتحادية، واتصف بعدم عقلانية كلا الطرفين فيما يتعلق بآرائهم وتوجهاتهم القومية والحزبية الضيقة، من دون النظر نحو الصورة الأكبر للصالح عام ومستقبل الوحدة السياسية والاجتماعية المكونة للدولة الاتحادية العراقية.

إشكالية البحث: يُعدَّ الدستور بما تضمنه من مواد قانونية لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والتي لم تراعِ البعد الزمني في موضوع بناء الدولة، سببًا في عدم تبنيهما خطابًا سياسيًّا عقلانيًّا لإعادة تأطير العلاقة بما يخدم مصلحة العراق كدولة اتحادية والإقليم جزء منها.

فرضية البحث: إن عدم تبني توجهات وأهداف عقلانية واعية وناضجة

للخطاب السياسي فيما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان أسهم في عدم قدرتهما على التوصل إلى نقاط تفاهم مشتركة ومتوازنة تعمل على التوفيق بين المصالح الوطنية الكلية وبين المصالح الإقلاتية للكرد لحل الأزمة السياسية.

تم تقسيم البحث على مبحثين كالآتي: المبحث الأول: فاعلية الخطاب السياسي العقلاني في حل الأزمات السياسية. والمبحث الثاني: أكراد العراق بين الطموحات القومية والمتغيرات السياسية في العراق.

المبحث الأول– فاعلية الخطاب السياسي العقلاني في حل الأزمات السياسية:

المطلب الأول: ماهية الخطاب السياسي.

أ– مفهوم الخطاب السياسي العقلاني.

يتناول الخطاب السياسي العقلاني المشكلات الواقعية في مجتمع ما سواء كان داخليًا أم خارجيًا، وهو خطاب يمثل ذوي السلطة في الدولة، لمعالجة مختلف أشكال الاختلال في مجال إدارة الدولة وسياستها عامة على مختلف المستويات، كما إن الخطاب السياسي العقلاني لا يُعَد الكل في السياسة، وإنما يشمل مجالات أخرى، وفي الوقت نفسه لا توجد إدارة سياسية واعية ومتزنة من دون خطاب عقلاني، والكل يتأسس من الآخر[١]. إذن الخطاب السياسي العقلاني، يتخذ من اللغة، والسياسة فضاء له، تتجلى من خلالهما خصائصه الإقناعية والحجاجية والإنسانية، وهو كما يعرفه عالم الاجتماع البريطاني فيليب بروتون "نشاط إنساني يتخذ أوضاعًا تواصلية متعددة، ووسائل متنوعة، ويهدف إلى إقناع شخص، أو مستمع، أو جمهور ما، بتبني موقف ما، أو المشاركة في رأي ما"[٢]، والخطاب السياسي العقلاني من القوى المؤثرة بشكل مباشر في عقول الجماهير وتعتمد فاعليته على قدرة القيادات السياسية على صياغة الأهداف والقرارات ونوايا واتجاهات الدولة بشكل مقبول لعقول الناس ضمن جمل مؤثرة، "ويرى أرسطو أن الخطاب السياسي يقوم على ركائز ثلاثة هي: أخلاقيات المجتمع (ethos)،

محاكاة المشاعر الشعبية (pathos)، والمنطق (logos)"[٣].

أما ابن رشد عرفه " قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأشياء المفردة، وعرفه بعض المختصين في مجال علم اللغة بأنه: نوع من فنون الكلام غايته إقناع السامعين واستمالتهم والتأثير فيهم بصواب قضية أو بخطأ أخرى" [٤].

ب- سمات الخطاب السياسي:

ويتلخص بالآتي[٥][٦]:

١- **الغموض:** إن أهم ما يميز الخطاب هو ارتباطه بالسياسة، ارتباطًا وثيقًا، وهذا الارتباط يجعل من الخطاب السياسي العقلاني تحديدًا يخفي أكثر مما يعلن.

٢- **البراغماتية:** إن لغة الخطاب السياسي العقلاني ذو طبيعة تواصلية، تحتاج إلى تأمل لما يتسم به الخطاب من الدلالات الموحية واللجوء إلى الغموض باستعماله للاستعارات، مما يجعله في حاجة إلى التأمل والفهم والتأويل، وهي خاصية براغماتية يلجأ إليها الخطاب السياسي العقلاني حتى يكون أكثر تأثيرًا في المتلقي.

٣- **القصدية:** يسعى الخطاب السياسي العقلاني للتأثير في المتلقي، والكشف عن مشكلة ما تمس قضايا الحياة اليومية ويسعى لمعالجتها، وهو خطاب مصنوع أُعِدَّ إعدادًا متقنًا، ليؤثر في الجمهور ويقنعه.

٤- **الخداع والمراوغة:** يمثل نوعًا من تسلط السلطة على الجماهير، والفاعلون في السلطة يفرضونه على الجمهور، ولا يعترفون بغيره من الخطابات الأخرى، لهذا الخطاب السياسي السلطوي يُعد أكثر تعقيدًا في مضمونه، وقد يكون خداعًا ومراوغًا، لسكوته عن أشياء وتجاهله لها، رغم صدقها، وينطق بأشياء، ويفسح لها مجال الانتشار، رغم هشاشتها وبُعدها عن الحقيقة وقد يسكت عن الحقيقة؛ لأن ذكرها ضد مصالحه وأهدافه.

٥- **معقد البنية:** إن أبرز ما يميز الخطاب السياسي أنه ذات طابع تعبيري دقيق، من حيث اعتماده، فن الإقناع والاستمالة؛ لأنه يتعامل مع العقل والعاطفة معًا، مما يجعله خطابًا معقد البنية، بتبنيه إستراتيجية هادفة لدرجة الإقناع بقصد التأثير في المتلقي.

ج- وظائف الخطاب السياسي العقلاني:

للخطاب السياسي وظائف عدة أهمها الآتي(٧):

١- **الوظيفة البنيوية:** يعد الخطاب الأساس للنظام السياسي، والشرط اللازم لوجود السياسة، ويرتبط بمواضيع أخرى مثل البنى الخاصة بالتواصل ضمن إطار المنظمات ووسائل الإعلام والأنظمة الحكومية والاتصالات المباشرة.

٢- **الوظيفة التقريرية:** إن الآلية الأساسية للعملية السياسية لا تكون إلا قرارًا، وأن الخطاب يؤدي دورًا محوريًّا في هذا الميدان، إذ إن السلطة بحاجة دائمة إلى الإقناع وإلى الإنتاج ولتقديم المعلومات.

٣- **الوظيفة التعليمية:** إن الهدف الرئيس للسياسة هو تقديم خطاب مركز لتقديم المزيد من المعلومات وتسهيل التغيير وإعادة إنتاج النظام السياسي، وتعد الوظيفة التعليمية نتيجة للوظائف الأخرى للسلطة السياسية.

٤- **الوظيفة العلاجية:** يعد الخطاب السياسي معطيًا للمعنى، ويقضي على الشكوك، ويعمل على تقديم عقلنة دائمة لكل العلاقات، أي إن الخطاب السياسي يعمل على تجنب القلق الناتج عن تجديد المفاهيم المؤكدة.

د- القوى الإستراتيجية للخطاب السياسي العقلاني:

يوفر الخطاب السياسي العقلاني والفاعل قوى إستراتيجية وهي مجموعة العوامل التي تضاف على قوة الدولة وهيبتها بين الدول وقوة الزعماء أمام شعوبهم، ومن هذه القوى الآتي[٨]:

١- **إيصال الرسالة:** عبر استعراض الأحداث التاريخية والتعبيرات المألوفة، واستعمال عبارات وصفية كوسيلة تعبيرية، وكلمات ذات معاني ثرية بالنتائج المنطقية، وهذه إشارة لضرورة مصداقية الخطاب السياسي العقلاني، والتركيز على نقاط الوصول الفاعلة إلى حلول الأزمات وإستراتيجيات تحقيق الأهداف.

٢- **قوة الاقناع:** وهي قدرة السياسي على نقل المعلومات التي تجعل الجمهور يقتنعون ويوافقون على رؤية معينة، وتزداد الحاجة إلى الإقناع كلما مرت الدولة بأزمات اقتصادية وسياسية.

٣- **كسب الثقة:** إن قوة الزعماء السياسيين وشعبيتهم المتزايدة تتمثل في ثقة الناس أولًا، وهي من المهمات التي تقع على عاتق أي شخص يطمح للقيادة أن يحظى بثقة من يسعى لقيادتهم، والخطاب السياسي يوضح للجماهير مدى كارزمية زعمائهم.

٤- **نقل وجهة النظر الإستراتيجية للجماهير:** وهي إتقان القائد السياسي نقل أهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق الإبلاغ أم التأثير أم الإقناع أم التحفيز أم التوجيه، وعبر أساليب متعددة أهمها الأولويات والتركيز على الأهداف الرئيسة.

هـ: آليات الخطاب السياسي العقلاني الفكرية والسلوكية وهي[٩].

١- **التواصل:** يجب أن يكون رجل السياسة تواصلي (يمثل آلية الوساطة)، عبر بلورة إستراتيجية (إيصال الرسالة) بمعنى يقوم بالتوضيح للآخر الذي يأخذ بالحسبان الجمهور واستخدام وسائل الاعلام.

٢- **تنوع الدَور:** يعمل رجل السياسة على إظهار نفسه بوظيفتين: الأولى يعكس ذاته، والثانية لسان حال مجموعته، ومن هذه الحقيقة يبدو بأن التنوع يعود إلى الصورة التي يرغب رجل السياسة إعطاءها.

٣- **المصداقية:** يعمل رجل السياسة على إظهار نفسه بكونه مؤسسًا لحقيقة ما، ويحاول أيضًا الحصول على أكبر قدر ممكن من المصداقية بوصفه قائدًا وممثلًا لحزبه في الواقع السياسي.

المطلب الثاني: الخطاب السياسي العقلاني أداة فاعلة لتطوير العملية السياسية في ظل النظام الفيدرالي:

يؤدي الزعماء والقادة عبر خطابهم وسلوكهم السياسي دورًا مهمًّا في إذكاء روح التعددية والتسامح والتعايش أو خلاف ذلك؛ إذ قد يتسببون في تقسيم المجتمع، كما فعل سلوبودان ميلوسوفيتش Slobodan Milosevic في يوغسلافيا، أو يبنون روح المشاركة الوطنية، كما فعل غاندي ونهرو في الهند، ومانديلا في جنوب أفريقيا[١٠]، وتستطيع الديمقراطيات المعاصرة بما فيها الأنظمة الفيدرالية، التي تواجه تحدي الوحدة تعزيز هوية سياسية وطنية إيجابية، ليشعر المواطنون بأنها تتوافق مع هوياتهم الفرعية الأخرى في ظل مناخ من التسامح والتوافق كما فعلت بلجيكا إذ شكل "إعلان واقرار دستورها الفيدرالي في عام ١٩٩٣ صورة واقعية لتحويل التنوع إلى تناسق ومشاركة حقيقية، ووجدت أن تبني الفيدرالية الطريق الصحيح لمنع النزاعات التي تنشب بين الثقافات أو اللغات أو الديانات والقوميات، وعُدَّ دستورها الفيدرالي أداة

فاعلة عالجت معظم الأشكالات التي عانت منها سابقًا" [١١].

أن تَبَنْي التعددية كقيمة وطنية من شأنه تقوية الوحدة [١٢]، وهذا ما تمكنت ماليزيا من تحقيقه؛ إذ استطاعت صهر الهويات الفرعية وخصوصياتها الثقافية داخل هوية وطنية جامعة عبر احتوائها بأسلوب براغماتي تمثل" بتقديم نوع من التنازل الجزئي المتبادل لكل مجموعة لصالح الحفاظ على العيش والتوافق المشترك وعُدَّ حلا لمشكلة عدم التجانس العرقي والديني وإقرارًا للتعددية وبناء وحدة وطنية قائمة على أسس التنازلات المتبادلة مابين جميع تلك المجموعات وفق مبدأ المشاركة والتعاون" [١٣]. إن الخطاب السياسي يشتمل على خصائص موضوعية تحكي مبادئ فلسفة البنية السياسية وفلسفة التشكيل الحكومي في التطبيق الإداري ويشكل خطوات المنهج السياسي للدولة في بسط الدستور وفقراته القانونية، وأن عجز الخطاب السياسي يعني[١٤]:

١- عدم قدرة السياسيين على احتواء الأزمات السياسية الاجتماعية التي تواجه النظام السياسي وهي تحمل أزمات أخرى تختفي وراءها.
٢- عدم إدراك الحكومة لمخاطر ضعف الاستقرار المجتمعي.
٣- يكشف انتشار النزعة الإقلاتية عن انعدام النقد السياسي في محاولة التحليل والتصحيح.

من هنا، سيكون للخطاب السياسي العقلاني التأثير الكبير في تعطيل حركة التمزق وسريانه في جسد الدولة والمجتمع على المستوى المادي والمعنوي وتوجيه النظر إلى تكوين الدولة وماهية تشكيلها الحكومي توجيها معرفيًّا بعيدًا عن التسويغ والارتجال.

المبحث الثاني: أكراد العراق بين الطموحات القومية والمتغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول: الحقوق والامتيازات التي أُقرت لأكراد العراق بعد عام ٢٠٠٣.

إن الإدارة الكردية الإقليمية التي يتولى قيادتها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أصبحت أساسًا للاستقرار النسبي في كردستان، وبعد عام ٢٠٠٣ أصبح قادة الكرد مركزًا للاهتمام ويظهرون في خطابات سياسية منتظمة وأصبح مسعود بارزاني وجلال طالباني أمثلة جيدة للقادة البراجماتيين؛ إذ تناسوا خلافاتهم السابقة واتفقوا على توحيد جهودهم لاغتنام الفرصة التاريخية التي لن تتكرر[١٥]، واستطاعوا لأول مرة من وضع أساسات متينة لحقوق الأكراد وتثبيتها دستوريًّا، ويمكن أن نلخصها بالآتي:

أ- الحقوق التي منحت للكرد في دستور العراق لسنة (٢٠٠٥).

أشارت المادتان (٣) و(٤) من الدستور العراقي الدائم إلى الطابع المتعدد القوميات ومتعدد الثقافات مما أعطى هذه القضية طابعًا عاطفيًّا شديدًا من جهة التيارات العروبية وطابعًا سياسيًّا بالغ الحساسية لجهة القوى المركزية وطابعًا وجوديًّا لجهة الأكراد، الذين فسروا الاعتراف بالتعدد أنه سيوفر لهم أساسًا دستوريًّا في المستقبل لقيام كيان كردي مستقل، كما استطاعوا في إطار سعيهم على فرض نص دستوري يقضي بتطبيع الأوضاع في كركوك طبقًا للمادة (١٤٠) والتي حددت الآليات القانونية للمشكلة مع نهاية عام ٢٠٠٧، مع تشديد القوى الكردية على ضرورة تحقيق هذه المكاسب الدستورية [١٦]. وركزوا على تحويل النظام الفيدرالي العراقي أداة تضمن لهم توزيع موارد النفط والغاز وإنشاء آليات توافقية للمشاركة في السلطة المركزية، مثل المجلس الرئاسي وفيتو الرئاسة، فضلًا عن مساندة نوع معتدل من المدنية كمقابل للدولة الدينية والحريات وحقوق المرأة [١٧].

إن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في إطار النظام السياسي الفدرالي تنطلق من بعدين: أحدهما دستوري، والآخر سياسي، الأول فيه كثير من التحفظات التي جعلته ينتقل من حالة وفاق ونجاح للعملية السياسية الجديدة إلى حالة فراق وعدم انسجام وإرباك في المشهد السياسي، لاسيما ما يتعلق بنوعية توزيع الصلاحيات وتقسيم التخصصات الدستورية في رسم الملامح عامة لتلك العلاقة، ومن هذه المواد التي أربكت العلاقة بينهما ما جاء في الباب الرابع من الدستور (اختصاصات السلطات الاتحادية) المادة (١١٠) التي حددت الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، والمادة (١١٢) والمادة (١١٤) الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، والمادة (١١٥) التي تختص بالصلاحيات غير الحصرية، والمادة (١٢١) التي تختص بسلطات الإقليم، إذن الانتخابات التي مارسها العراق ولغاية الدورة الرابعة عام ٢٠١٨، لم تغير في الإطار الدستوري شيئًا إلا إذا تم العمل على تطبيق المادة (١٤٢) التي تقر بوجود تعديل لدستور٢٠٠٥ وفق نص دستوري واضح لا لبس به. أما البعد الثاني، الأهم في تحديد العلاقة بينهما، لاحظنا أن الطرفين يلتزمان أو يتمسكان بسقف من المطالب العالية غير المشمولة بالتنازلات، مما جعل اللقاء بينهما شكليًا، وقد يكون بدافع خارجي (أمريكي) من أجل الوصول لحل ما، وأثبتت السنوات الخمسة عشر الماضية أن الأزمة هي بالأساس أزمة دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بينهما. إن سمة العلاقة تميزت بعدم الثقة والخوف من الآخر واستثمار الفرص واستغلالها وفقًا للمصالح السياسية الضيقة جدًا؛ بسبب تركيز وتجذير مفهوم واحد ثابت لا غير وهو أن ما يؤخذ بالسياسة سوف يكون حق ثابت لا تغيير عليه، وأن الأطر الدستورية في العراق ما هي إلا أطر يمكن الاحتجاج بها وبشكل مزدوج لأخذ ما يمكن أخذه من سقف مطالب عالية[١٨].

ب- الحقوق المكتسبة للأكراد في مشروع دستور الإقليم:

نصت المادة (٨) من مشروع دستور إقليم كردستان لسنة ٢٠٠٦: ((لشعب كردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وتحقيق نمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد اختار الاتحاد الحر بالعراق شعبًا وأرضًا وسيادةً طالما يُلتزم بالدستور الاتحادي والنظام الفيدرالي البرلماني الديمقراطي التعددي ويحترم حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وله إعادة النظر في اختياره لتحديد مستقبله ومركزه السياسي في الحالات التالية:-

أولًا- انتهاك حرمة الدستور الاتحادي بما يعد تراجعًا عن الالتزام بالنظام الاتحادي أو المبادئ الأساسية الدستورية للديموقراطية وحقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ثانيًا- انتهاج سياسة التمييز العرقي وتغير الواقع الديموغرافي في كردستان أو العمل على الإبقاء على آثارها ونتائجها السابقة تراجعًا عن الالتزامات الدستورية الواردة في المادة (١٤٠) من الدستور الاتحادي)).

وكذلك المادة (٩): ((يكون حقًّا أساسيًّا ودستوريًّا للإقليم: أولًا: استطلاع رأي الإقليم قبل عقد أية اتفاقية بين الحكومة الاتحادية وأية دولة أو جهة أجنبية من شأنها المساس بظروف أو أوضاع أو حقوق إقليم كردستان القائمة حاليًا أو مستقبلًا، ثانيًا- للإقليم وفي الحدود التي يختص بسن القوانين ضمنها والتي تخرج عن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية الحق بعقد اتفاقيات مع حكومات أقاليم الدول الأجنبية، ثالثًا- للإقليم وفي الحدود االتي يختص بسن القوانين ضمنها والتي تخرج عن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية الحق بعقد إتفاقيات مع الدول الاجنبية بموافقة الحكومة الاتحادية والتي ليس لها حجب موافقتها دونما مبررات قانونية مقنعة)).

وعلى الرغم من تأكيد جميع الأحزاب الكردية حول القومية للشعب الكردي، ورغبة هذا الشعب في العيش في اتحاد عراقي من خلال الإرادة الحرة [١٩] عن طريق النظام الفيدرالي لكن طروحاتهم تلك هي أقرب للانفصال التام عن العراق، ولذلك نرى أن الرؤية الكردية للعلاقة التي تجمعها بالحكومة الاتحادية هي أقرب إلى الكونفيدرالية منه إلى الفيدرالية [٢٠]، وبدأ الأكراد عبر الحكومة الإقليمية يتحركون بوصفهم كيانًا سياسيًّا شبه مستقل له صلاحيات أقرب إلى مواصفات الدولة منها إلى الفيدرالية في ميدان العلاقات الدولية والدبلوماسية والجيش والبيشمركة والميزانية والمالية، وحق عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية، كما حصل بالنسبة للتنقيب عن النفط واستخراجه من دهوك، واستطاعت حكومة كردستان الاتفاق مع شركة النفط والغاز النرويجية (D.N.O) للقيام بدراسات عن حقل طقطق، ثم مع شركة تركية، وأيضًا مع شركة دانة الإماراتية في عام ٢٠٠٧، من دون الرجوع لحكومة المركز [٢١].

وفي الانتخابات البرلمانية الأربعة استمر الأكراد في الحفاظ على نسبة مهمة من المقاعد وعمدوا على استخدامها أداة قوة للمساومة مع الأطراف الشيعية والسنية، في إطار إعادة التحالفات المتوقعة داخل الإطر المركزية، والإصرار على الاحتفاظ بمنصب رئيس الجمهورية وبعض الحقائب الوزارية، فهذه المطالب لا تجد معارضة قوية من الأطراف الأخرى على أساس أنها ضمانات تدعم المشاركة الحقيقية في السلطة وضد ادعاءات الانفصال [٢٢].

المطلب الثاني– استفتاء إقليم كردستان عام ٢٠١٧ وتداعياته السياسية والأمنية:

بعد عام ٢٠٠٣ أصبح الأكراد يتمتعون بمزايا الاستقلال، ويعيشون مظاهر الدولة المستقرة، بعد أن توافرت لهم مظاهر الدولة العصرية، فضلًا عن امتلاك الإقليم قوات خاصة هي البيشمركة يصل تعدادها إلى نحو (٢٠٠) ألف جندي [٢٣]، إلى جانب ما تقدم، نجد أن مشروع الدستور الكُردي كان واضحًا في رسم حدود الدولة

الجديدة؛ إذ أشارت (المادة الأولى) منه أن كُردستان العراق تتكون من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات السليمانية وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديإلى وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام ١٩٦٨. هذا الواقع حَفَزَّ مسعود بارزاني على إصدار قرار في (٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦) الذي عممه على جميع المؤسسات والدوائر الرسمية في الأقاليم قضى بإنزال العلم العراقي؛ لأنه العلم الذي تم تحت لوائه محاربة الكرد، مما أثارت هذه الخطوة مخاوف الكثير داخل العراق وعدها خطوة باتجاه الانفصال[٢٤]، إن هذا السلوك ينم عن عدم الانسجام والتناغم مع المتغيرات السياسية التي كان للكرد دور رئيس فيها، ويؤكد انعدام الشعور بالهوية الوطنية والانسلاخ منها، وعدم الاعتراف بالنظام الفيدرالي الذي كان خيار الكرد للبقاء ضمن الإطار الوطني. وإذا كانت الحقبة قبل عام ٢٠٠٣ شهدت ممارسات قمعية ضدهم من الأنظمة السياسية الحاكمة تدعوهم للتفكير بما يسمى "حق تقرير المصير" Self-determination فإن الوضع السياسي اليوم اختلف كثيرًا، ومارس الكرد دور مباشر في رسم معالم البنية السياسية الجديدة، لذلك نرى أن الخلل في طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لا يرتبط بتقاسم الصلاحيات بينهما من الناحية الدستورية، وتدني العمل السياسي والإداري، وإنما لعدم انسجام القيادات السياسية الكردية مع الحكومة الاتحادية لدواعي نفسية، وبقاء واستمرار العقلية السياسية الكردية تعيش سردية المظلومية والعداء العربي للكرد، وعدم قدرتها على نسيان حالة التمرد والمعارضة للنظام السياسي في الحكومة الاتحادية، والتفكير بحلم الدولة الكردية.

وتصاعد سقف المطالب الكردية في حكومة نوري المالكي الثانية عام ٢٠١٠، ولم يدخلوا في تشكيل الحكومة إلاَّ بعد أن عقدوا ما سميت حينها "باتفاقية أربيل السرية" وتضمنت شروطًا تتعلق بضم كركوك للإقليم، ولم تنفذ على أرض

الواقع، لتسارع الأحداث وظهور تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله الموصل نتج عنه تشكيل واقع جديد، أسهم بدخول قوات البيشمركة الكُردية لتضم محافظة كركوك إليها، "بهدف تأمين القدرات الاقتصادية للدولة الموعودة من نفط كركوك، مما أدى لتقوية النزعة الانفصالية عن الحكومة الاتحادية من قبل قادة إقليم كُردستان؛ بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين بشأن المسائل الاقتصادية وحصة الإقليم من موازنة الدولة العراقية، والذي وصل إلى ذروته في عام ٢٠١٥ عندما قررت حكومة الإقليم بيع النفط بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، وبعيدًا عن مراقبة وإشراف شركة تسويق النفط العراقية"[٢٥].

لم يُبدِ مسعود بارزاني مرونة في التفاهم مع بغداد في موضوع الاستفتاء، وأشار لإمكان عقد حوار جديد مع القيادات السياسية داخل الإقليم، لمناقشة مستقبل الأكراد ما بعد الاستفتاء وليس قبله [٢٦]، وكان إصرار إعلانه على تنظيم استفتاء للإنفصال عن العراق في (٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧) محاولة لتوظيف وإستغلال الفرص للانتقال إلى حالة جديدة تتمثل بإعلان استقلال الكرد، إن إصرار (البارزاني) على موقفه لإجراء الاستفتاء، كان له تداعيات سياسية وأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، يمكن أن نلخص أبرزها بالآتي:

١- على المستوى الداخلي للإقليم قرّر رئيس إقليم كردستان، مسعود البارزاني، التنحّي عن رئاسة الإقليم، ونقل صلاحياته إلى الحكومة والبرلمان، واتهم خصومه السياسيين، وتحديدًا الاتحاد الوطني الكردستاني، "بارتكاب خيانة قومية عظمى"، أدت لخسارة قواته السيطرة على أراضٍ متنازع عليها مع حكومة بغداد بعد إجراء الاستفتاء.

٢- على المستوى الوطني تدهورت العلاقة مابين القوى السياسية الكردية؛ إذ انضم الرئيس العراقي، فؤاد معصوم، القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى

منتقدي عملية الاستفتاء؛ إذ وصفها بأنها "أفضت إلى عودة القوات الأمنية الاتحادية للسيطرة المباشرة على كركوك من دون أن يعني ذلك تغييرًا في الطبيعة الدستورية والوظيفية لقوات البيشمركة ومهماتها، بوصفها جزءًا من المنظومة الدفاعية الوطنية العراقية" (٢٧)، كما تأزمت العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية على الرغم أن الحكومة الاتحادية أبدت مرونة في التعامل مع المشكلة في بادئ الأمر، لكن إصرار (البرزاني) على إجراء الاستفتاء دفع بالحكومة الاتحادية بالقيام بإجراءات رادعة في مجالات عديدة، وعُدَت بالأصل قرارات سيادية مارست صلاحيتها بعد أن استمرت سابقًا بغض النظر عنها، مثل إدارة المطارات والمنافذ الحدودية وتصدير النفط من كركوك وإعادة سيطرة القوات الحكومية على كركوك والمناطق المتنازع عليها وغيرها من الإجراءات الأخرى.

٣- على المستوى الإقليمي، قامت الحكومة الاتحادية بتوظيف علاقاتها السياسية إقليميًّا، والتي رفضت إجراء الاستفتاء والانفصال عن العراق لاسيما إيران وتركيا، وكلاهما اتخذ مواقف متشددة من الإقليم يحفزها في ذلك مصالحها القومية والخشية من تنامي النزعات القومية في دولها، فتم محاصرة الإقليم اقتصاديًّا وغلق الحدود بوجه التجارة وحركة رؤوس الأموال، وخنقه وإجباره على التعاطي مع المشكلة بالتفاهم مع الحكومة الاتحادية.

٤- على المستوى الدولي، لم يلقَ مشروع الانفصال تأييدًا عالميًّا؛ إذ عارضته رسميًّا الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي.

ووجد (البرزاني) أنه محاصر عالميًّا وإقليميًّا ووطنيًّا وحتى على مستوى الإقليم الكردي نفسه، والسبب في ذلك يعود لعدم امتلاكه خطابًا عقلانيًّا يفضي للحوار وحل الأزمات ضمن الإطار الوطني الذي يحفظ للعراق سيادته وللإقليم صلاحياته وامتيازاته في الدولة الفيدرالية.

الخاتمة:

إن الخطاب السياسي للقوى الكردية وتحديدًا الحزبين الكرديين، افتقد في كثير من الأحيان لسمة العقلانية وظل معتمدًا على سمة التأثير والتوجيه العقائدي والقومي المتحزب، مما جعل خطابه يتسم بالتعصب لأفكاره وآرائه من جهة، والتشبث بمواقفه تجاه أي رد فعل يصدر من الطرف الآخر، لاسيما علاقته بالحكومة الاتحادية من جهة أخرى، ولو نظرنا إلى توقيت إعلان حكومة إقليم كردستان لإجراء استفتاء عام ٢٠١٧ تمهيدًا للانفصال عن العراق وإعلان الدولة الكردية، والذي يعد من أهم طموحات القوى السياسية الكردية.

يتضح مما سبق أن اتخاذ هذا القرار لم يكن مبنيًا على التفكير والتخطيط العقلاني، وإنما ولد واتخذ بناءً على رغبات قومية وتجسيدات سلوكية لإبراز قوة القوى الكردية ومقدرتها على تحقيق ما تسعى إليه منذ عقود، ويؤكد لنا عدم عقلانية الخطاب السياسي الكردي ليس في هذه المرحلة وإنما في المراحل السابقة أيضًا، والتي تتعلق تحديدًا بالأزمة السياسية فيما بينها وبين الحكومة الاتحادية هو غياب التصور الكلي للآثار والنتائج السلبية التي تنعكس على المجتمع الكردي والمشهد السياسي العراقي بأكمله، لأي قرار تصر عليه أو تتخذه القوى والتي لا تزال تركز على مصالحها الحزبية الضيقة ومصالح المجتمع الكردي وبمعزل عن المجتمع العراقي ككل.

كما نجد أن ردود الأفعال التي اتخذتها الحكومة الاتحادية أحيانًا، تجاه الأكراد لاسيما عند تعلق الأمر بتقاطع الصلاحيات والاختلاف حول تقسيم وتوزيع الأدوار السياسية والاقتصادية، تنجرف نحو تبني خطاب سياسي بعيد عن الموضوعية ويميل لفرض سياسية الأمر الواقع لتصاغ قراراتها وفق بنية لا فكرية ولاعقلانية، وإنما وفق قانون الغالب والمغلوب، والأخير يمثل طبيعة حدود العلاقة التي رسمت بين الطرفين منذ إقرار الدستور العراقي عام٢٠٠٥، ونتيجة لذلك، ظلت العلاقات بينهما

متوترة وتتسم بالتصعيد والوعيد المستمر، أملًا في إجبار الطرف الأضعف في مرحلة ما للتنازل أو التخلي عن توجهاته وطموحاته، وهذا ما فعلته حكومة الإقليم عندما أعلنت عن الاستفتاء ورغبتها في الانفصال وبشكل متزامن مع تركيز الحكومة الاتحادية جهودها نحو محاربة تنظيم داعش الإرهابي واستعادة الأراضي العراقية، وكانت تأمل بذلك الضغط على حكومة بغداد ودفعها لقبول الاستفتاء والاعتراف به، مما دفع الحكومة الاتحادية إلى استخدام ورقة فشل الاستفتاء وعدم الاعتراف به دستوريًا وإقليميًّا ودوليًّا، ضد القوى الكردية وأجبرتها على الالتزام بالدستور وسحبت منها العديد من الصلاحيات التي أقرت لها سابقًا، وفرضت عليها مجموعة من العقوبات الاقتصادية والإدارية، وأعادت فرض سيطرتها على كل المناطق المتنازع عليها والتي ضمها الإقليم إليه سابقًا.

ونجد أن القوى السياسية على مختلف انتماءاتها السياسية والفكرية داخل الحكومة الاتحادية لما بعد الانتخابات البرلمانية عام٢٠١٨، قد تبنت خطاب سياسي مرن وإيجابي لأجل إقناع القوى الكردية للدخول معه كشريك وداعم فاعل لتشكيل الحكومة، أما القوى السياسية الكردية هي الأخرى تبنت خطاب سياسي منفتح على جميع الأطراف مقابل رفع سقف شروطها ومطالبها للحصول على مزيد من المكتسبات والامتيازات السياسية، ومعنى ذلك أن كلا الطرفين قد اجتمعا على طاولة تفاوض منفتحة الرؤية وتقبل آراء الآخر لتحقيق كل منهما مصالح ومكتسبات حزبية وسياسية، وبعيدة تمامًا عن المصالح عامة، كما إن عودتهما للتفاوض والتحاور في هذه المرحلة لا يعني أبدًا انتهاء حالة التوتر والقطيعة السياسية بينهما، فما يجري من تقارب الآن أمر غير مضمون لإنهاء الأزمة السياسية وبناء مستقبل جديد للعراق.

لذلك، يمكن القول إن أفضل الطرق لحل الأزمة السياسية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وإنهاء حالة التناقضات والتوتر المستمر بينهما، يتم عبر عقلنة الخطاب السياسي لكليهما، وعده شرطًا أساسيًّا للممارسة السياسية

للطرفين، بمعنى أن يلتزم الإقليم بما أقر له دستوريًا، ويبتعد عن كل ما يقع خارجه وأن يركز جهوده بشأن ما يجب أن يفعله ويتشاركه مع شركائه في العراق الاتحادي، وليس ما يجب أن يحققه بشكل فردي، وعلى حساب استقرار العراق، وبالمقابل يجب على الحكومة الاتحادية أن تتخذ أفضل الخيارات في تطبيق الدستور بما يضمن حقوق الأكراد في إطار المصلحة الوطنية الكلية، وتخليها عن سياسية فرض الأمر الواقع؛ إذ لايمكن أن ترتدي ثوب الفيدرالية وتفكر بعقلية الدولة المركزية وتنتظر أن تحصد نتائج متكاملة، وفي حالة عدم التزام كلا الطرفين بهذه الخطوات والممارسات سيبقى مستقبل العلاقة بين الطرفين غير مضمون ويدور في فلك الشد والجذب، ولن يحصل العراق على استقراره وتطوره المنشود.

merci-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) جلال الدين بن عائشة، الأمانة في ترجمة الخطاب السياسي ترجمة بعض خطابات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إنموذجًا دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية الآداب واللغات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ص ٣٧-٣٩.

(٢) نقلًا عن: راضية بو بكري، الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير، جامعة عنابة – الجزائر،
http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal12_04.pdf

(٣) نقلًا عن: وليد عبد الحي، لغة الخطاب السياسي: المشكلة والحل، محاضرة القيت في جامعة اليرموك، دمشق، في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣. انظر الرابط الإلكتروني:
https://www.majma.org.jo/res/seasons/31/31-14.doc

(٤) نقلًا عن: إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لباراك أوباما، مجلة الأستاذ، العدد (٢٠٠)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٩٠١.

(٥) راضية بو بكري، الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير، جامعة عنابة – الجزائر،
http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal12_04.pdf

(٦) جلال الدين بن عائشة، الأمانة في ترجمة الخطاب السياسي ترجمة بعض خطابات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إنموذجًا دراسة تحليلية نقدية، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٧) إتيان باليبار، تأملات في السياسة والترجمة، في مجموعة باحثين: ترجمة الخطاب السياسي، ترجمة:حسيب إلياس حديد، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢)، ص ص ٢٠٠-٢٠٣.

(٨) إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لبراك أوباما، المصدر السابق، ص ص ٩٠٣-٩٠٥.

(٩) إتيان باليبار، تأملات في السياسة والترجمة، في مجموعة باحثين: ترجمة الخطاب السياسي، ترجمة:حسيب إلياس حديد، المصدر السابق، ص ص٢٠٣-٢٠٤.

(١٠) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، (كندا: منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٧)، ص٧٤.

(١١) انظر: رنا مولود شاكر، النظام الفيدرالي في بلجيكا ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ورقة بحثية منشورة في مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٣)، حزيران، ٢٠١٠، ص٨٠.

(١٢) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، المصدر السابق، ص٦٥.

(13) Kun,K,s, Polarization in Malaysia, the root causes, Malaysian chines research and resource center, Kuala Lumpur, 1987, P44.

(١٤) رياض كريم عبد الله، إستراتيجية الخطاب السياسي في معالجة الفساد دراسة في التكوين السياسي للدولة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد(٢)، حزيران، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ١٤٠ – ١٤١.

(١٥) صادق الزهاوي، الاتحاد الوطني الكردستاني، الضرورة والبداية، مجلة روافد، العدد(٣)، مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الكردستاني، ٢٠٠٨، ص ١٧٢، ص٣١٠.

(١٦) جريدة الشرق الأوسط، العدد(١١٣٧٣)، في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠.

(١٧) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مجموعة باحثين: مأزق الدستور نقد وتحليل، (بغداد: مطبعة الفرات، ٢٠٠٦)، ص٧٦.

(١٨) انظر: حازم الشمري، علاقة الحكومة المركزية مع حكومة إقليم كردستان بعد انتخابات ٢٠١٠ https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25425 .،

(١٩) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، ١٩٥٨–١٩٧٠، (لندن، دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص٢٤.

(٢٠) أركان حمة أمين، نشأة وتطور الأحزاب والتيارات الكردية في العراق، (بغداد، دار جيا للطباعة، ٢٠٠٩)، ص ص٥٢–٥٣.

(٢١) الأكراد يعتبرون مشروع قانون النفط والغاز لعبًا، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩، انظر الرابط: www.aljazera.net.

(٢٢) حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، (بيروت: شركة جاردينيا للطباعة والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٣٠.

(٢٣) سليم كاطع علي، إستفتاء إقليم كُردستان.. وحلم الدولة الكُردية، انظر الرابط الإلكتروني: http://mcsr.net/news261، في ٢٠١٨/٥/٢٣.

(٢٤) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط٢، (الإمارات العربية– دبي، مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٥)، ص٤٥.

(٢٥) كردستان تقر بتجاوزها المركز ببيع النفط الخام، انظر الرابط الإلكتروني: https://www.alghadpress.com/news. في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥.

(٢٦) أحمد الميالي، نتائج استفتاء كردستان... فتنة نائمة؟، انظر الرابط الإلكتروني:

http://www.alhayat.com/article/848247/، في ٢٥ شباط ٢٠١٨.

(٢٧) استفتاء كردستان العراق.. تداعياته ومستقبل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر الرابط الإلكتروني https://www.alaraby.co.uk/opinion، في ١٢/١١/ ٢٠١٧.

mercj-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 68 October 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)